الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الخميس**

16 **يونيو** 2022

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 4 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 6 |

# "حقوق الإنسان": المملكة حريصة على رعاية المسنين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 ذوالقعدة 1443هـ - 16 يونيو 2022م
https://www.alriyadh.com/1956606

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري، حرص المملكة على حماية حفظ كافة حقوق كبار السن ورعايتهم، ومنع الإساة لهم.

وقال الفاخري في كلمة له متزامنة مع اليوم العالمي للمسنين: "المشرّع في المملكة مهتمٌ بتوفير الضمانات اللازمة لحمايتهم من كافة أشكال الإساءة، ومن ذلك إنشاء دور لرعايتهم وإصدار نظام خاصة بهم يتضمن ما لهم من حقوق على أرض الواقع، وما يجب على الجهات الخاصة والعاملة القيام به لتوفير بيئة مناسبة لهم، وكذلك إنشاء لجنة وطنية لكبار السن تتولى وضع الخطط والمشروعات الوقائية والبرامج التوعوية الهادفة إلى تلبية متطلبات كبار السن، ورسم السياسة العامة لرعاية المسنين في المملكة واقتراح الأنظمة واللوائح الخاصة بالمسنين التي تكفل لهم حياة اجتماعية كريمة وتعزز مكانتهم."

وتابع: "النظام الأساسي في المملكة أكد على أن الدولة تكفل حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، مما يؤكد ما توليه الدولة من اهتمام لتوفير حياة كريمة لهم تساهم في جودة حياتهم وحفظ كرامتهم، كما أن المملكة تضع حقوق المسنين على رأس أولوياتها تقديراً لهم على ما أفنوه من عمرهم في خدمة دينهم ووطنهم ومجتمعهم، حافظين لهم حقوقهم التي كفلها لهم النظام وأكدت عليها أحكام الشريعة الإسلامية."

وشدّد الفاخري على أهمية تأمل العواقب المجتمعية الوخيمة لسوء معاملة كبار السن، ومن ذلك الأعتداء الجسدي أو النفسي أو العاطفي، والإهمال، والهجر، والاستغلال المالي، إضافة إلى ضرورة رفع وعي المجتمع وتسليط الضوء على موضوع إساءة معاملة كبار السن، والمطالبة باستجابة عالمية متعددة الأوجه تركز على حماية حقوق كبار السن، وتضع طرق وأساليب تعريف واكتشاف ومعالجة إساءة معاملة كبار السن في سياق ثقافي والنظر إلى عوامل الخطر المحددة ثقافيًا.

يذكر أن المجتمع الدولي يحتفل في 15 يونيو من كل عام، باليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين تبعاً للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006م.

# رئيس هيئة حقوق الإنسان يلتقي بوفد من البرلمان الفنلندي برئاسة نائب رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية

المصدر: جريدة واس الخميس 17 ذوالقعدة 1443هـ - 16 يونيو 2022م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2362698

التقى معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد في مكتبه اليوم، بوفد من البرلمان الفنلندي برئاسة رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفنلندية السعودية بالبرلمان النائب حسين الطائي، بحضور نائب رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفنلندية السعودية النائبة بيا كاوما، وسفير جمهورية فنلندا لدى المملكة انتي روتووفوري، وذلك في إطار زيارة الوفد إلى المملكة.

وأبرز معالي الدكتور العواد خلال اللقاء جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، منوهاً بالتطورات التي تشهدها المملكة في شتى المجالات والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية 2030.

وبحث الجانبان عددًا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وأوجه التعاون الثنائي البنّاء بين المملكة وفنلندا في مجال حقوق الإنسان وسبل تعزيزها وتنميتها.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# دعوة "التأمينات" لتجويد خدماتها للمشتركين والمستفيدين وأصحاب العمل

# «الشورى» يطالب بمنع العلاج بالطاقة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 ذوالقعدة 1443هـ - 16 يونيو 2022م
https://www.alriyadh.com/1956607

**تمكين قطاع الاتصالات في التوسع بمحطات الربط الدولي للإنترنت ودعم الحوسبة السحابية**
**مطالبة هيئة المواصفات بحماية المنتجات المحلية من المنافسة غير العادلة**

طالب مجلس الشورى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتمكين قطاع الاتصالات في التوسع بمحطات الربط الدولي للإنترنت، لضمان استمرارية وفاعلية الخدمات الرقمية وتعزيز مكانة المملكة لتكون مركزاً رقمياً رائداً إقليمياً وعالمياً، وشددت قرارات الشورى على تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية عبر حزم تحفيزية تمكن من تطوير مكونات البنية التحتية الرقمية كافة، داعياً الوزارة إلى العمل مع الجهات ذات العلاقة لدعم صناعة الحوسبة السحابية، وتطوير الحلول التي تسرع في نموها بما يدعم التقنيات الحديثة والناشئة، كما طالب المجلس الوزارة بالتنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لمراجعة مستوى خدمات الاتصالات في جميع المناطق النائية بشكلٍ دوري للتأكد من جودتها ولضمان توفير سرعاتٍ إنترنت عالية لجميع المستخدمين؛ وذلك من خلال صندوق الخدمة الشاملة.

وفي قرارٍ آخر، طالب المجلس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بمراجعة رؤيتها ورسالتها، ووضع مؤشرات أداء ومقاييس موحدة لمساري التأمينات، والتقاعد بناءً على خطتها الاستراتيجية، وأكد على أهمية تقديم خدمات ذات جودةٍ ومعايير عالية لعملائها (المشتركين والمستفيدين وأصحاب العمل، وأصحاب المصلحة)، داعياً المؤسسة إلى التوسع في مشاريع التحول الرقمي لقطاع شؤون التقاعد بجودةٍ وفاعلية، وبشأن الهيئة العامة للموانئ طالب المجلس بالاستمرار بالعمل مع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة لرفع نسب التوطين في عقود الإسناد التجاري الموقّعة مع القطاع الخاص، داعياً الهيئة إلى بذل مزيدٍ من الجهود في الحفاظ على البيئة البحرية وحمايتها من التلوث، كما حثت قرارات الشورى الهيئة على دمج المنصّات الإلكترونية المتعددة لمنظومة الاستيراد والتصدير لتيسير خدمات التجارة الدولية، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وأشار قرار المجلس إلى أنَّ على الهيئة عمل التحليل الجذري لمعرفة الأسباب الحقيقية للحوادث بشكلٍ عام وحوادث الحرائق بشكلٍ خاصٍ وإيجاد الحلول الناجعة لتفادي تكرارها، وإدراج بيانات السلامة لسنة التقرير والسنة السابقة لمعرفة التقدم في مجال السلامة، داعياً الهيئة في ذات القرار إلى الإسراع في تطوير البنية التحتية والقدرة التشغيلية لميناءي جازان وجزر فرسان، وفي قرارا آخر طالب الشورى صندوق البيئة بوضع خطةٍ تنفيذيةٍ للأداء؛ لدعم المراكز الوطنية البيئية ومركز الأرصاد لتنفيذ مبادراتها.

وفي سياق القرارات التي أصدرها المجلس، أكد الشورى على هيئة المواصفات التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير ضوابط وآليات عمل البرنامج الوطني للتقييس والمعايرة لمجال الفحوصات الفنية، والتحقق الميداني على السلع بحيث يتم اعتبار معايير الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، بما يضمن سلامة المنتجات وحماية صحة وسلامة المجتمع، داعياً في ذات القرار إلى دعم جهود الهيئة في سبيل تطوير سياساتها وإجراءاتها المالية المتعلقة بتنمية مواردها الذاتية لتمويل المراكز الجديدة، ومصروفات جائزة الملك عبدالعزيز للجودة وتشغيل وتطوير المركز الوطني للقياس والمعايرة، والاستثمار في تطوير البنية التحتية التقنية، وتضمن قرار المجلس مطالبة الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لتطوير ضوابط وآليات العمل على كود البناء السعودي للمباني السكنية؛ من حيث إصدار شهادات المواءمة وتأهيل وقبول جهات تحقق ذاتي لشركات التطوير العقاري، وبما يشمل التحقق من تطبيق كود البناء، كما طالب الهيئة التنسيق مع الهيئة العامة للمنافسة؛ لتطوير سياسات وآليات عمل مشتركة، تضمن التكامل في الأدوات الرقابية اللازمة لحماية المنتجات المحلية من المنافسة غير العادلة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - لتطوير مؤشر المطابقة العام



---

**حقوق الإنسان في الصحافة**

باعتبار القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية بأوزان تعكس أثر تلك القطاعات أو الأنشطة في تعزيز سلامة المستهلك وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وقياسها بشكل دوري.
وعلى التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أقر المجلس توصيات تضمنت دعوة الرئاسة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع خطةٍ لدراسة الاستفادة من الأراضي التي تمتلكها، داعياً الرئاسة إلى وضع خطةٍ زمنيةٍ للاستفادة من الوظائف الشاغرة لديها، ووضع خطةٍ لدراسة إمكانية إنشاء أوقافٍ تابعةٍ لها، وفي قرارٍ آخر دعا الشورى معهد الإدارة العامة إلى التوسع في الشراكات الاستراتيجية مع المراكز العالمية الاستشارية المتخصصة في مجال الاستشارات والتدريب، مطالباً المعهد في الوقت ذاته إلى التوسع في إتاحة فرص الدراسة للجنسين في مختلف التخصصات ولجميع الدرجات والبرامج التي يقدمها، وأقر الشورى توصية لتمكين معهد الإدارة العامة من الاستفادة من إيراداته الذاتية، بحيث يحقق الاستدامة المالية واستمرارية خدماته بتنافسية عالية والمحافظة على تميز وجودة خدماته، ونادى الشورى بإعداد دراسةٍ لقياس أثر البرامج التدريبية على أداء الموظفين بالتنسيق مع الجهات المستفيدة من البرامج التدريبية.
وفيما يخص التقرير السنوي للمركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية أيَّد مجلس الشورى توصيات اللجنة الصحية وشدد على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لمنع ممارسات نشاط العلاج بالطاقة، والممارسات المشابهة ذات الأثر على الصحة النفسية، وحثه على التنسيق مع الجهات البحثية والأكاديمية للإسراع في تطوير النسخة السعودية من مقياس الصحة العقلية وجودة الحياة، كما طالب الشورى المركز بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لتقييم توافر الرعاية الطبية للحالات الحادة من الأمراض النفسية على المستوى الوطني، وتحديد آليات التعامل مع الاضطرابات النفسية الطارئة، ودعا المجلس إلى دعم وتمكين المركز؛ للإسراع بإعداد استراتيجية إعلانية للتثقيف والتوعية، وتقوية الأمن السيبراني لنظم المعلومات والبيانات الخاصة بتعزيز الصحة النفسية.
وصوت أعضاء الشورى لصالح دعم المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المبادرات التي تتوافر لها دراسات جدوى في مجالات استبدال منظومات الإنتاج، وإنشاء منظومات إنتاج تعمل بالطاقة المتجددة، وإعادة استخدام الطاقة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، ودعت قرارات المجلس المؤسسة إلى بيان خططها المستقبلية لتنفيذ منظومات الإنتاج بكافة أنواعها؛ بما يغطي احتياج النمو السكاني والعمراني، والربط بين منظوماتها؛ لضمان استمرار إمدادات المياه للسكان عند حدوث الطوارئ.
وناقش المجلس أمس التقرير الذي تقدمت به لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لوزارة البيئة والمياه والزراعة وطالب عضو المجلس المهندس نبيه البراهيم بتعظيم الاستفادة من الموارد الداخلية بالاعتماد على المياه المتجددة لتحقيق الأمن الغذائي خصوصاً في زراعة الأعلاف بأنواعها المختلفة وأكد سعد العتيبي الوزارة ضرورة العناية بالبيئة البحرية في المناطق الساحلية لتزايد المناشط التجارية والترفيهية والمنتجعات الساحلية، التي ستشملها المشاريع الكبرى، مشيراً إلى أهمية تضمين تقرير الوزارة الجهود الوطنية المتخذة لتقليل الهدر الغذائي، والمبادرات المنجزة، وشدد سعد العمري على ضرورة تنظيم الزراعة المحلية، وإخضاعها للرقابة حفاظًا على الصحة العامة، وصحة البيئة، داعياً الوزارة بإعادة النظر في عمل مراكزها البحثية وحوكمة إجراءات دعم الابحاث العلمية، بما يتوافق مع الأولوية الوطنية ويحقق للمملكة أمنها الغذائي والمائي، وطالب الدكتور حسن الحازمي الوزارة بالعمل على توظيف خريجي كليات الزراعة والكليات الأخرى الذين يمكن الاستفادة منهم في الوظائف الشاغرة الواردة في التقرير.
وعلى صعيد أعمال الجلسة ناقش مجلس الشورى تقريرًا تقدمت به لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وطالب الدكتور ياسر حافظ المدينة - كجهةٍ رائدةٍ في مجالات العلوم والتقنية - بالتعاون مع وزارة التعليم تشجيع الإبداع والتميز في مجالات العلوم والتقنية والبحث العلمي في المختبرات المدرسية بالتعليم العام في جميع مراحله، ضمن برنامج خاص لعلماء المستقبل، كما ناقش المجلس أيضا تقريرًا آخر مقدماً من لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم والتدريب وأشار الدكتور هشام الفارس إلى الأهمية البالغة للاعتماد الأكاديمي، إلا أن حجمَ المتطلبات اللازمةِ للحصول على عدة أنواعٍ من الاعتماد، مع التحديث المستمر لها من أجل تجديد الاعتماد دورياً، قد صار هاجساً وعبئاً ثقيلاً على الجامعات السعوديّة، وطالبت عضو مجلس الشورى الدكتورة عالية الدهلوي هيئة تقويم التعليم والتدريب بتكثيف الجهود في مواءمة إجراءات عمليات الاعتماد بما يتناسب مع المرحلة القادمة لتحقيق التكامل مع وزارة التعليم في نظام الفصول الدراسية الثلاثة لضمان حصول البرامج على الاعتمادات الوطنية بسهولة تتناسب مع المرحلة القادمة، ولفت الدكتور فهد التخيفي إلى أهمية تمكين الهيئة من بيانات التعليم والتدريب بشكلٍ آني، وبما ينسجم مع سياسات مكتب إدارة البيانات الوطنية من تصنيف ومشاركة البيانات، ودعا اللواء الدكتور عبدالرحمن الحربي إلى دراسة أسباب انخفاض مستوى أداء الطلبة في مؤشرات التعليم المحلية والدولية.

# تدني أداء الإدارات القانونية في 20 وزارة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 ذو القعدة 1443هـ - 16 يونيو 2022م
https://www.al-madina.com/article/792002

كشف دراسة حديثة عن تدني جودة أداء الإدارات القانونية في 20 وزارة. ولفت فريق متخصص من معهد الإدارة العامة إلى وجود مشكلة رئيسية محورية تتعلق بالأنظمة واللوائح في الجهات الحكومية نتج عنها تدني مستوى جودة إدارات الشؤون القانونية وقصور الممارسات والأساليب المتبعة عند إعداد مشاريع الأنظمة واللوائح مروراً بالاستعانة غير المدروسة بخبراء ومستشارين خارجيين ومكاتب استشارية، لإعداد وصياغة مشاريع الأنظمة واللوائح والقرارات التنظيمية. ووصفت الدراسة المشكلة بأنها الفجوة بين نموذج الوحدة الإدارية المختصة بالشؤون القانونية في الأجهزة الحكومية، وبين أفضل الممارسات المتبعة في جميع الأبعاد التنظيمية والإدارية والسلوكية والبشرية والمالية والتقنية والمعلوماتية، كما تم رصد تباين في الارتباطات التنظيمية، حيث ترتبط بعض الوحدات التنظيمية بالمسؤول الأول في الجهاز (الوزير)، والبعض الآخر بالمسؤول الثاني، في حين أن تمكين إدارات الشؤون القانونية، ومنحها الاستقلالية اللازمة لاداء عملها من الأمور المستقر عليها.

# النظام كفل له حق العيش مع أسرته.. وعليها إيواؤه ورعايته..
# «النيابة»: عقوبة إساءة معاملة كبير السن تصل إلى السجن سنة وغرامة 500 ألف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 ذو القعدة 1443هـ - 16 يونيو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2107827

أكدت النيابة العامة أن السعودية أولت كبير السن حماية فائقة وعناية مخصصة، وأقرّت في هذا الباب «نظام حقوق كبير السن ورعايته» الذي يحوكم إجراءات التعامل مع هذه الفئة الغالية من المجتمع.

وأوضحت النيابة العامة في تغريدة عبر حسابها في «تويتر» بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين، أن المادة الثالثة من النظام كفلت لكبير السن حق العيش مع أسرته، وعليها إيواؤه ورعايته، وتكون المسؤولية في ذلك على أفراد الأسرة وفقا للتسلسل المنصوص عليه في المادة السادسة من النظام.

وأشارت النيابة إلى أن النظام في المادة الـ15، شدد على أنه يحظر على العائل التصرف في مال كبير السن دون موافقته، ويحظر الإخلال عمدا بحماية حقوق كبير السن المحتاج ورعايته، كما تُحظر إساءة التصرف عمداً في مال كبير السن لمن أوكلت إليه سلطة التصرف.
وذكرت النيابة العامة أن النظام حدد عقوبات من يخالف «نظام حقوق كبير السن ورعايته» بالسجن مدة تصل إلى سنة، وغرامة تصل إلى 500 ألف ريال.

# 3000ريال شهرياً لمدة 24 شهراً

# إطلاق برنامج دعم العمل الحر للعاملين في توصيل الطلبات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 ذو القعدة 1443هـ - 16 يونيو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2107801

أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، إطلاق برنامج دعم العمل الحر للعاملين في نشاط توصيل الطلبات من خلال تطبيقات الهواتف الذكية، وذلك بعد التأكد من الجاهزية والانتهاء من الفترة التجريبية والتحضيرية للبرنامج لضمان جودة خدمة المستفيدين.
ويأتي إعلان الجهات المعنية؛ وفقاً لمذكرة تفاهم أبرمت في وقت سابق لإطلاق مبادرة جديدة لدعم السعوديين والسعوديات العاملين في خدمة توصيل الطلبات من خلال التطبيقات، بدعم شهري من الصندوق يصل إلى 3000 ريال وفق ضوابط واشتراطات معينة وبمدة دعم زمنية 24 شهراً من تاريخ الإطلاق الرسمي.
وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من دور الوزارة و«هدف» في دعم جهود تأهيل القوى العاملة الوطنية وتوظيفها في القطاع الخاص والتوسع في استهداف أنماط العمل الأخرى ومنها العمل الحر، وسعياً منهما في إيجاد ووضع برامج للتوطين ضمن جهودهما التكاملية للتوطين القطاعي لعدد من الأنشطة الاقتصادية.
من جهته، بيَّن «هدف» أن ضوابط الدعم في البرنامج، تشترط أن يكون المتقدم بطلب الدعم سعودي الجنسية (ذكر، أنثى)، وأن يُصدر وثيقة «عمل حر» سارية من خلال بوابة العمل الحر عبر الرابطfreelance.sa ، وألاّ يقل عمره عن (18) سنة ولا يزيد على (60) سنة، وألا يكون على رأس العمل حالياً؛ سواءً في القطاع الخاص أو الحكومي.
ويُمكن لقائدي مركبات توصيل الطلبات الاستفادة من دعم البرنامج، من خلال زيارة بوابة العمل الحرfreelance.sa ، ومن ثم التسجيل بالضغط على خيار «سجل معنا في توصيل الطلبات»، ثم «إنشاء حساب»، وبعد ذلك التقديم على إصدار وثيقة تحت نشاط «توصيل الطلبات»، وبعد الحصول على وثيقة العمل الحر، يُمكن للمستفيد استكمال إجراءات التقديم عن طريق بوابة طاقات.

# غلاء الأسعار وجشع التجار

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 ذو القعدة 1443هـ - 16 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1956623

## حسين بن حمد الرقيب

يمر العالم بأزمة اقتصادية خانقة، تبعاتها قد تستمر لسنوات قادمة، أبرز مشكلات هذه الأزمة ارتفاع معدلات التضخم التي أثرت على المستهلكين بشكل مباشر وأضعفت قدرتهم الشرائية، التضخم طال الواردات ومدخلات الإنتاج في المصانع وشركات الإنتاج الغذائي، التي اضطرت إلى رفع الأسعار مؤخرًا بعد أن حققت خسائر في بعض منتجاتها وخصوصا إنتاج الدواجن، التجار كالعادة عند أي ارتفاع للأسعار عالميًا تجدهم يقومون برفع أسعار السلع مباشرة حتى لو كانت مستودعاتهم ممتلئة بسلع تم شراؤها بأسعار ما قبل التضخم ولكنهم لا يفعلون نفس الشيء إذا انخفضت الأسعار عالميًا بل ينتظرون حتى يتم تصريف كامل المخزون القديم، التجارة مهنة تقوم على المبادئ والقيم والتجار الذين لا يمتلكون تلك الصفات سوف يندثرون مع مرور السنين، والمبادئ النبيلة للتجار تقاس عند وقوع الأزمات، فإن كان لهم موقف إيجابي عندما يعم الغلاء بتخفيف الأعباء عن المستهلكين فهذا سوف ينعكس عليهم بالبركة والتوفيق، المملكة لديها اقتصاد حر خاضع لقوانين العرض والطلب، فالتاجر لديه حرية التسعير وهذه السياسة الاقتصادية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تنص على عدم جواز التسعير وجعلت التراضي شرطًا لإباحة التجارة، الا أن تلك الفسحة تحتاج إلى تقييد في أوقات الأزمات لمنع التجار من الاستغلال الجائر، فالتكاليف الفعلية لأي منتج يمكن تحديدها من البيانات الجمركية ولذلك تستطيع وزارة التجارة وضع حدود للأسعار بحيث لا توثر على المستهلك ولا على التاجر، والعودة إلى التسعير الحر عند انفراج الأزمة، وهذا رأي المذهب الحنفي الذي أجاز لولي الأمر التسعير عندما يعم الغلاء، أزمة التضخم أظهرت ممارسات تجارية سلبية من بعض الشركات التجارية، ونقف هنا عند تصريح المدير المالي لإحدى الشركات الخليجية التي تعمل في السوق السعودي حيث ذكر في لقاء تلفزيوني أن شركته رفعت الأسعار في السعودية بنسبة 30 % بينما لم تتمكن من فعل ذلك في دولة الكويت وهذه الشركة تعمل في السعودية منذ سنوات طويلة وحصلت على كل التسهيلات وكسبت من السوق السعودي مليارات الريالات وأخرجتها من دون قيود، ولكنها لم تكن وفيه لا للدولة ولا للمستهلك الذي كان يشتري منتجاتهم بأغلى الأسعار، والرفع الجائر لأسعار منتجاتها بأعلى من مستويات التضخم عالميا، يحتم أن يكون للمستهلكين موقف رادع بالامتناع عن شراء منتجاتهم حتى وإن كانت تمتلك علامات تجارية عالمية، لأن بدائلها متوفرة في السوق السعودي وأقل سعرًا منها، وعند مقارنة أسعار الأجبان التي تسوقها هذه الشركة نجد أن شركات الإنتاج الغذائي السعودية تنتج نفس المواصفات وبجودة عالية وأسعارها أقل بكثير، إن وعي المستهلك مهم لمواجه التصرفات السلبية من التجار وأفضل طريقة هو البحث عن بدائل أقل كلفة وسوف تحسب كل شركة خطواتها قبل اتخاذ أي قرار قد يتسبب في غلاء الأسعار وبالوعي نمنع جشع التجار.

# اليوم العالمي للتوعية بمعاملة كبار السن

المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 ذو القعدة 1443هـ - 16 يونيو 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2107655

## مي خالد

في اليوم العالمي للتوعية بإساءة معاملة كبار السن، ندعو الله أن يصبح كبار السن في بيوتنا آمنين ويعاملون بالاحترام المستحق وكذلك بالرحمة التي أمرنا ديننا الإسلامي بها.

وسواء كان يوم 15 يونيو أو أي يوم آخر في العام علينا أن نكون فطنين ومتنبهين لمعاملة أفراد عائلاتنا وأصدقائنا وأقاربنا لكبار السن لأننا نملك القدرة على إنهاء إساءة معاملة المسنين لو اكتشفناها مبكراً قبل أن يتورط المسيء أكثر ويعتاد كبير السن على سوء المعاملة.

في عام 2006، حددت الأمم المتحدة يوم 15 يونيو ليكون اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين.

لذا نستغل المناسبة لنتوقف ونتأمل العواقب المجتمعية الوخيمة لسوء معاملة كبار السن.

تشير البيانات الحالية إلى أن واحداً من بين كل عشرة أشخاص فوق سن الستين يعيش في المنزل يقع ضحية سوء المعاملة أو الإهمال أو الاستغلال. سواء عن تعمّد أو دون قصد.

وسوء المعاملة يشمل على سبيل المثال لا الحصر الاعتداء الجسدي أو النفسي أو العاطفي، والإهمال، والهجر، والاستغلال المالي.

ويمكن أن يتحول سوء المعاملة في كثير من الأحيان إلى جريمة، وحتى لو لم تكن جريمة، فإن الإساءة لها آثار كبيرة على صحة ورفاهية كبار السن. أظهرت الأبحاث أنه بغض النظر عن حالات المرض المصاحبة، فإن ضحايا إساءة معاملة كبار السن معرضون لخطر الموت بنسبة 300% أعلى من أولئك الذين لم يتعرضوا لسوء المعاملة، كما يتسبب الاستغلال المالي لكبار السن في خسائر اقتصادية كبيرة تتجاوز الضحية الفردية إلى العائلات والشركات والبرامج الحكومية ويزيد من الاعتماد على الحكومة. والاعتداء المالي يزيد بشكل كبير مع المرض والاعتلال.

أتصور أن هذه الحالات نادرة الحدوث في مجتمعنا السعودي لكني في الوقت ذاته أعرف أننا لا نعيش في عالم وردي حالم وأن هناك الكثير من كبار السن رجالاً ونساءً تساء معاملتهم داخل البيوت للأسف وخارجها كذلك.

# كاريكاتير

| | |
|---|---|
| 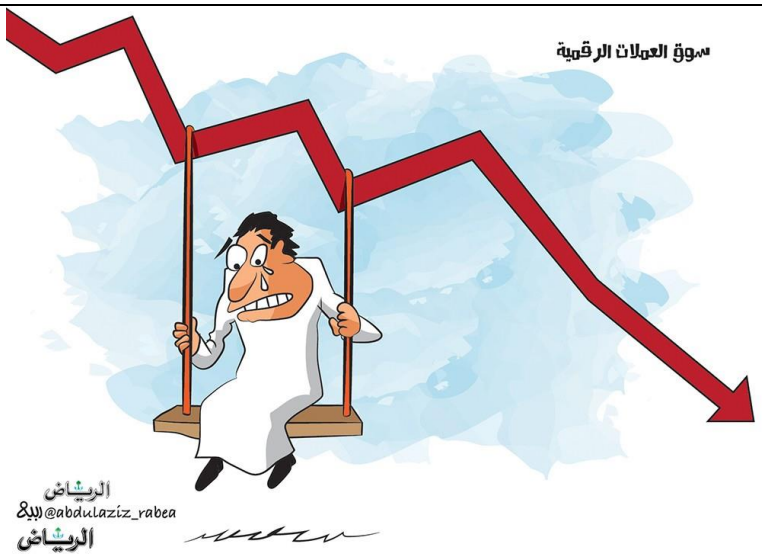 | المصدر: جريدة الرياض<br>الخميس 17 ذو القعدة 1443هـ<br>- 16 يونيو 2022م<br><br>https://www.alriyadh.com/1956684 |
| | المصدر: جريدة الاقتصادية<br>الخميس 17 ذو القعدة 1443هـ<br>- 16 يونيو 2022م<br><br>https://www.aleqt.com/2022/06/16/article_2336946.html |